



المالية: الانتهاء قريباً من مشروع نظم المعلومات الجغرافية لرصد قيم الأصول العقارية بكل دقة

أصول الكويت العقارية ترتفع إلى 17 مليار دينار

أحمد مغربي

كشفت مصادر مسؤولة لـ «الانباء» أن قيمة أصول الكويت العقارية من الأراضي والمباني المملوكة للجهات الحكومية سواء كانت داخل أو خارج البلاد ارتفعت بنسبة 9,4٪، بنهاية السنة المالية الماضية المنتهية في 31 مارس 2020 لتبلغ نحو 17 مليار دينار مقارنة بـ 15,6 مليار دينار خلال السنة المالية 2018/2019.

وقالت المصادر إن وزارة المالية أصدرت التعليمات المالية المنظمة بشأن أسس حصر وتقييم الأصول العقارية المملوكة للدولة ووجوب إجراء جرد دقيق وشامل لكل أصناف الموجودات في كل وزارة أو إدارة حكومية، لاسيما أن الجرد السليم يؤدي إلى اتخاذ قرارات سليمة بشأن التوريد والتشغيل وبرامج الصيانة والتخلص من المواد الرائدة.

وذكرت المصادر إن إجمالي الموجودات المنقولة والعقارية بنهاية مارس الماضي بلغ 19 مليار دينار، في حين بلغت الموجودات المنقولة 1,9 مليار دينار وهي تتضمن جرد المخازن الرئيسية والفردية ومخازن الورش وما شابهها والعهد الشخصية والموجودات المخيطة ومنزل الموظفين والموجودات المتحركة والموجودات الأخرى.

وأشارت المصادر إلى أن أرقام الأصول العقارية لا تعكس الوضع الحقيقي لقيمة الأصول التي قد تصل في حقيقتها إلى أضعاف هذا المبلغ، خاصة أنها تضم جميع



الأراضي والمنشآت المملوكة للجهات الحكومية داخل الكويت وخارجها، باستثناء دور العبادة. وتوقعت المصادر أن ينتهي قريباً من مشروع نظم المعلومات الجغرافية الذي تنفذه إحدى الشركات الخاصة منذ عام 2016 بتكليف من وزارة المالية، وهو المشروع الذي بلغت قيمته 6,8 ملايين دينار لتطوير نظام شامل لنظم المعلومات الجغرافية المؤسسية لتحديد وإدارة ومراقبة أملاك الكويت العقارية، على أن يقوم المشروع بتوفير معلومات دقيقة عن قيمة الأصول العقارية المملوكة للدولة وتتبع تغييرها بالزيادة أو النقصان بشكل لحظي. وحول قيمة ممتلكات الدولة العقارية، أشارت إلى أن الديوان الأميري ينفرد بأكبر قيمة للممتلكات (الإدارة العامة) بـ 3 مليارات دينار ثم وزارة الداخلية بقيمة 2 مليار دينار ثم وزارة الإعلام بقيمة 1,3 مليار دينار ثم وزارة الأشغال العامة بـ 1,1 مليار دينار ووزارة الصحة بنفس القيمة. وتعرفت أملاك الدولة العقارية على الموجودات من الأراضي والمباني المملوكة للجهات الحكومية

سواء كانت داخل أو خارج الكويت وتنقسم إلى التالي: الأراضي وتشمل كل الأراضي الفضاء المخصصة للجهة الحكومية ولم تقم عليها مبان أو التي يتم ترخيصها من قبل الجهات الحكومية للقطاع الخاص أو القطاع العام، وأيضاً المباني والتي تشمل كل مباني الجهات أو المرخص لها من قبل الجهة والإنشاءات والمرافق الداخلية لأجهزة الخدمات والتي تشمل مستشفيات، مدارس، مباني مخصصة للمباني ومسكن ومرافق إدارية.

وتتمتع تغييرها بالزيادة أو النقصان بشكل لحظي. وحول قيمة ممتلكات الدولة العقارية، أشارت إلى أن الديوان الأميري ينفرد بأكبر قيمة للممتلكات (الإدارة العامة) بـ 3 مليارات دينار ثم وزارة الداخلية بقيمة 2 مليار دينار ثم وزارة الإعلام بقيمة 1,3 مليار دينار ثم وزارة الأشغال العامة بـ 1,1 مليار دينار ووزارة الصحة بنفس القيمة.

وتتبع تغييرها بالزيادة أو النقصان بشكل لحظي. وحول قيمة ممتلكات الدولة العقارية، أشارت إلى أن الديوان الأميري ينفرد بأكبر قيمة للممتلكات (الإدارة العامة) بـ 3 مليارات دينار ثم وزارة الداخلية بقيمة 2 مليار دينار ثم وزارة الإعلام بقيمة 1,3 مليار دينار ثم وزارة الأشغال العامة بـ 1,1 مليار دينار ووزارة الصحة بنفس القيمة.

وتتبع تغييرها بالزيادة أو النقصان بشكل لحظي. وحول قيمة ممتلكات الدولة العقارية، أشارت إلى أن الديوان الأميري ينفرد بأكبر قيمة للممتلكات (الإدارة العامة) بـ 3 مليارات دينار ثم وزارة الداخلية بقيمة 2 مليار دينار ثم وزارة الإعلام بقيمة 1,3 مليار دينار ثم وزارة الأشغال العامة بـ 1,1 مليار دينار ووزارة الصحة بنفس القيمة.

إدراج السهم بالسوق الأول.. وتصنيفه ضمن قطاع المنافع

العصيمي: إدراج «شمال الزور» يعكس الثقة الكبيرة في بورصة الكويت



محمد العصيمي

أعلنت بورصة الكويت عن إدراج شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه في السوق «الأول»، حيث سيبدأ تداول أسهم الشركة في السوق اعتباراً من بداية جلسة تداول اليوم (الأحد)، تحت رمز التداول «شمال الزور»، الذي يمثل أسهم شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه على أنظمة عرض الأسعار في السوق والتداول فيه.

وأوضحت الشركة في بيان صحفي، أنه بحسب أغراض وأنشطة الشركة والضوابط المتبعة في البورصة، فقد تم تصنيف «شمال الزور» في «قطاع المنافع»، وفي ظل إدراج الشركة يرتفع عدد الشركات المدرجة في السوق بشكل عام إلى 173 شركة، فيما بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق «الأول» 19 شركة.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت محمد العصيمي: «يسعدنا أن نرحب بإدراج شركة شمال الزور للطاقة والمياه في بورصة الكويت، باكورة التعاون المثمر مع هيئة مشروعات الشركاء بين القطاعين العام والخاص».

وأعرب العصيمي عن أمه في أن تشهد البورصة مزيداً من الإدراجات النوعية بما في ذلك الكيانات التشغيلية المملوكة للدولة بعد طرح العام للمواطنين خلال السنوات المقبلة وخاصة الشركات ذات العلاقة بالقطاع النفط، كما أكد التزام البورصة بمواصلة توفير منصة إدراج عالية الكفاءة بمعايير دولية في سياق سعيها لتطوير خدماتها للجهات المصدرة والمستثمرين على حد سواء.

وأضاف: «إن هذه الخطوة تعبر عن الثقة الكبيرة في بورصة الكويت، التي تتيح بدورها فرصاً أكبر وأثاقاً أوسع للشركات التي تتمتع بمركز مالي متين».

وأوضح العصيمي أن البورصة تعمل وفقاً لاستراتيجية مرنة تخدم الصالح العام

كفيلة بجذب الكيانات التشغيلية التي تمثل قيمة مضافة للمنظومة خلال الفترة المقبلة. وتابع أن فريق العمل لن يبالي جهداً في سبيل تطوير السوق من خلال توفير أدوات تواكب التطورات الاستثمارية للأوساط المالية والاقتصادية المحلية والخارجية على حد سواء.

وأكد على أن البورصة تعمل بمعايير الشفافية وبضوابط تلي طموح المتعاملين، سواء كانوا من الأفراد أو المؤسسات، فيما أشار إلى أن باب النقاش مع الجهات الاستثمارية المختلفة دائماً مفتوح، حرصاً على تحقيق أقصى درجات الجاهزية لاستيعاب التطورات التي تصب في الصالح العام.

وأضاف: «نولي قضية التطوير المستمر للبورصة اهتماماً كبيراً بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة وذلك لأهمية الكيان، ولدينا خطة شاملة تعمل على تطبيقها لنظل دائماً عند فكة الأوساط الاستثمارية». هذا، ويأتي إدراج الشركة بعد أن قامت ومستشار الإدراج بإكمال كافة الإجراءات الرسمية لإدراج بالتنسيق مع شركة بورصة الكويت للأوراق المالية وهيئة أسواق المال، ويمثل هذا الحدث الإدراج الأول من نوعه لشركة تم إنشاؤها تحت مظلة قوانين هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الشركة خصت أرقام تداول للمساهمين المكتتبين ممن ليس لديهم بالسابق

«المقاصة»: مستعدون لإدراج «شمال الزور» وتسهيل الإجراءات للمساهمين

أعلنت الشركة الكويتية للمقاصة بيان صحفي، عن استعداداتها الخاصة بإدراج شركة شمال الزور في بورصة الكويت اليوم (الأحد)، وذلك في إطار سعي الشركة لتسهيل على المساهمين المكتتبين في شركة شمال الزور في ظل الظروف الحالية التي تمر بها الدولة بسبب جائحة كورونا، موضحة الإجراءات والخدمات التي تم توفيرها والتي من شأنها تسهيل عمليات التداول للمساهمين المكتتبين. وأشارت الشركة، إلى أنها خصصت أرقام تداول للمساهمين المكتتبين ممن ليس لديهم أرقام تداول في السابق، وذلك لتسهيل عملية فتح الحساب للعملاء الراغبين في التداول وبمجرد استكمال البيانات المطلوبة لحساب التداول المخصص وذلك عن طريق شركات الوساطة المالية. كما قامت المقاصة كذلك بإعادة نشاط أرقام حسابات التداول غير النشطة للعملاء المكتتبين في شركة شمال الزور توفيراً للراغبين بتداول أسهم تلك الشركة، وفيما يخص الاستفسار عن رصيد الأسهم المخصصة للمكتتبين في

سنوات من انتهاء صلاحية الترخيص يلغى الترخيص، ويكون على الهاوي تقديم طلب جديد للهيئة ويخضع للإجراءات نفسها باعتباره مقدمًا جديدًا. وقالت إن كل من يرتكب مخالفة بنود اللائحة التنفيذية لهواة اللاسلكي يتم تطبيق العقوبات الواردة بقانون رقم 37 لسنة 2014 الخاص بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات المعدل بالقانون رقم 98 لسنة 2015.

للاطلاع على اللائحة التنفيذية كاملة، يرجى زيارة موقع «الانباء» على الموقع الإلكتروني www.alanba.com.kw

5 سنوات صلاحية الترخيص.. وتحديد ضوابط حصول المواطنين والمقيمين والزائرين عليه

«هيئة الاتصالات» تصدر اللائحة التنظيمية لخدمة هواة اللاسلكي في الكويت



مصطفى صالح

أصدرت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات اللائحة التنظيمية لخدمة هواة اللاسلكي في الكويت، وهي خدمات اتصالات راديوية لأغراض التدريب الذاتي والاتصال البيئي وعمليات التحقيق الفنية التي يقوم بها الهواة لأهداف شخصية فقط وبلا أي مصالح مادية. وأوضحت الهيئة أن شروط الحصول على ترخيص الخدمة تتمثل في ضرورة أن يكون الشخص كويتي الجنسية، وألا يقل عمره عن 21 عاماً، وأن يجتاز مستوى الدورة المطلوبة من الجمعية الكويتية لهواة اللاسلكي، بالإضافة إلى تقديم براءة النمة الأمنية، بينما يجوز منح الترخيص لغير الكويتيين (من المقيمين أو الزائرين) بنفس الشروط السابقة، إضافة إلى شرط وجود شهادة هواة

اللاسلكي معترف بها ودولته وتعتمد من الجمعية الكويتية لهواة اللاسلكي، ويتم إصدار الترخيص بموجب اتفاقية المعاملة بالمثل مع دولة الزائر أو المقيم. وتضمنت اللائحة 5 فئات لترخيص هواة اللاسلكي، حيث شمل الترخيص الأولى (الفئة أ)، وترخيص الفعليات الخاصة وترخيص محطة التقوية وترخيص محطة الإرسال. وفيما يخص المحظورات التي يحظر على الهاوي القيام بها، فقد حددتها اللائحة بحظر استيراد أي معدات أو أجهزة لاسلكية ما لم يتم الحصول على موافقة مسبقة من هيئة الاتصالات، كما لا يسمح باستخدام محطة الهواة المصمجة لأي نوع من الأنشطة التالية: (الأغراض التجارية، الإعلان، أي شكل من أشكال الترفيه، الربح المادي). وأشارت الهيئة إلى أن صلاحية ترخيص هواة اللاسلكي تكون لمدة 5 سنوات، وإذا لم يقدم الهاوي طلباً بالتجديد خلال 3

خلال الفترة من نهاية مارس حتى نهاية يوليو 2020.. لتسجل قيمتها السوقية 2,81 تريليون دولار

بورصات الخليج تبدأ التعافي من «كورونا».. وتربح 315 مليار دولار



الأول من 2020، والتي بلغت 517 مليار دولار، نتيجة التداخيات الكارثية للانتشار الواسع لجائحة فيروس «كورونا» على الاقتصاد العالمي وأسواق المال العالمية، والانتكاش الاقتصادي العالمي، وأنهيار أسعار النفط، وتعطل حركة التجارة العالمية، انتعشت أسواق الأسهم الخليجية وريحت قيمتها السوقية الإجمالية منذ نهاية شهر مارس 2020 وحتى نهاية يوليو حوالي 315 مليار دولار، لتسجل قيمتها 2,81 تريليون دولار كما في 29 يوليو 2020. وبالتالي، قلصت خسائرها منذ بداية السنة الحالية إلى 202 مليار دولار، أي ما يعادل خسارة نسبتها 7٪، حيث كان الربح الأكبر في قيمته السوقية سوق الأسهم السعودية بقيمة 218 مليار دولار ما نسبتها 11٪، وبالتالي فقد قلص خسائرها في القيمة السوقية منذ بداية السنة إلى 172 مليار دولار، بعد أن بلغت الخسائر في الربع الأول من السنة حوالي 390 مليار دولار أي خسارة نسبتها 16٪، شكلت خسائر

بانكماش اقتصاد دول الخليج خلال 2020 بنسبة 7,1٪، انكماش القطاع غير النفطي بنسبة 7,6٪، وارتفاع العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج إلى 10,5٪ و8٪ في عامي 2020 و2021. وايضاً انكماش الاقتصاد العالمي خلال 2020 بنسبة 4,9٪، بخسارة تقدر بـ 15 تريليون دولار، وانخفاض كبير في حركة التجارة العالمية وتداخياتها على النتائج المالية للشركات لعامي 2020 و2021 والتي تبقى صورتها ضبابية. فالخاطر الاستثمارية تبقى مرتفعة بالرغم من انحسار موجة التدبذ في أسعار الأسهم وتعافيتها إلى حد كبير، حيث لاحظنا عدم الترابط بين أداء أسواق المال العالمية وأداء الاقتصاد الحقيقي، الذي تضرر بشكل كبير من الأزمة الصحية وبالتالي ارتفاع المخاطر لاستمرار الانتعاش في أسعار الأسهم في حال تغير سلوك المستثمرين. ويعد الخسائر الكبيرة التي سجلتها أسواق الأسهم الخليجية خلال الربع

استمرت معظم أسواق الاسهم الخليجية، باستثناء بورصة الكويت، خلال يوليو الماضي بتسجيل الأرباح المتوسطة والتعافي ببطء من المستويات الدنيا التي وصلت إليها في أبريل الماضي، وذلك على الرغم من حالة عدم اليقين في الأسواق المالية والأداء الاقتصادي، بالإضافة إلى النتائج المالية الضعيفة للنصف الأول من 2020 لمعظم الشركات التي أعلنت نتائجها. وشهدت البورصات الخليجية الأداء الجيد خلال الشهر الماضي، بدعم من خطط التحفيز الاقتصادي للحكومات ودعم القطاعات المتضررة من أزمة كورونا، وتعافي الأسواق المالية العالمية وانخفاض تدبذها، وارتفاع أسعار النفط بنسبة 240٪ من ادنى مستوياتها المسجلة خلال السنة عند 13 دولاراً للبرميل، ليسجل حالياً سعر برميل أوبك 43 دولاراً. هذه الارتفاعات تأتي على الرغم من توقعات صندوق النقد الدولي

المحلل المالي